

أمانة العاصمة المقدسة تحدد 4 مناطق

مساكن الجاليات العشوائية حجرة في طريق التطوير



علي بن عرسان، مكة المكرمة

احتضنت مكة المكرمة قبل نحو نصف قرن فئات جاليات تحولات مع مرور الزمن إلى تكتلات بشرية تزيد عن ١,٥ مليون نسمة، استوطن نصفها أحياء المتصور، الطندباوي والرصيفة، والنصف الآخر فضل أحياء جنوبي الحرم ومع حركة التطوير التي بدأت تربل الأحياء القريبة من الحرم والواقعة ضمن مخططات للتوسعة برزت مشكلة كبرى، إذ أن تلك الجاليات ظلت لسنوات طويلة تنسك في مكة دون مسوغ نظامي، وحين دارت عجلة التطوير والإزالة لانت تلك الجاليات بالأراضي البيضاء البعيدة عن

نساء يقترشن الأرض أسس لبيع بضائعهن في الرصيفة.. (تصوير: حسن لقربي - عكاظ)

الأعين أو حتى تلك الواقعة تحت الأنظار، لتستقر بها متخذة منها مكانا جديدا للإقامة بغض النظر عن مدى قانونية ذلك.

والواقع يؤكد أن تلك الجاليات حولت أحياء مكة إلى عشوائيات مترامية وبؤر إجرامية تتحاج إلى مشروط تغيير وتطوير عاجل، لكن الهاجس الذي يتخاضه مليونين وافد في مكة مع كل صباح هو المكان البديل وما هو المال في ظل موجة التغيير التي بدأت بمشروع الطريق الموازي الذي يشق ستة أحياء غالبة سكانها من الجالية الأفريقية، ما دفع إلى التحرك في صمت لتأمين مساكن جديدة بعيدا عن النطاق العمراني لمكة لتتحول الأراضي البيضاء في أطراف مكة إلى صيد سهل. وفي ذلك أكد رئيس لجنة التعديبات في إمارة منطقة مكة المكرمة سعود الشيباني أن اللجنة أوقفت مد نفوذ السطو على الأراضي البيضاء في ضواحي مكة المكرمة بعد أن ضبطت مجموعة تسوق لأراض بيضاء في ثمانية مخططات جنوبية مكة وأحالتهن إلى الجهات الأمنية بعد أن حولوا تلك المخططات الواقعة في بطون الأودية ومجاري السيول إلى مناطق عشوائية.

وتقدم للجهات الرسمية في مكة بمقترحات حول معالجة الجالية البرماوية رئيس لجنة توعية الجالية عبدالله معروف، يبين فيها المشكلة بكل أبعادها ويضع حلولاً لها، معتبرا أن المشكلة تكمن في التوجه نحو إزالة بعض الأحياء العشوائية الخاصة بتجمع الجالية،

دون أن تكون هناك معالجة للأحياء عبر توفير بدائل سكنية، ولعل ما طرح حول تخصيص ضاحيتين في مكة لاستيعابهم هو جزء من الحل، «فالغالب يعيش منذ سنوات طويلة في منازل شعبية، تنقسم إلى ثلاثة أقسام منها ما هو بصوكو شرعية باسماء مواطنين سعوديين وهي في الأصل ملك لأبناء الجالية لكن النظام لا يسمح مطلقا بالتملك وهذه ستكون معالجتها ميسرة في ظل نظام التعويضات الحالي، والقسم الآخر بيوت شعبية شيدت في تلك الأحياء بوثائق بيع وشراء بين أبناء الجالية وسعوديين، وهذا ما سيكون حجر عثرة في التعويض المادي للطرفين، والقسم الأخير هو الأكثر تعقيدا وهو قسم بلا وثائق رسمية بل هي منازل شعبية شيدت في رؤوس الجبال بلا أي إثباتات رسمية، وهذه تعود لأسر فقيرة معتمدة لا تملك قوت يومها، لذا ليس لها أي بدائل أخرى لذا أعدنا دراسة متكاملة لكل جوانب تلك المشكلة ورفعناها إلى الجهات المعنية وتلك الدراسة تحت ميدانها بالتسيق مع معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج».

من جانبه، اعتبر رئيس لجنة التعديبات في إمارة منطقة مكة المكرمة أن الأمر في ذروة الظورة، حيث شرعت تلك الجاليات وبسبب أعمال الإزالة إلى البحث عن بدائل سكنية لا تتوافق مع نهج التطوير الذي تعمل عليه الجهات المعنية، وبدأوا في مد نفوذهم إلى المناطق والضواحي الواقعة خارج النطاق العمراني للعاصمة المقدسة، وأقاموا فيها مناطق عشوائية. وأبان الشيباني أن مراقبة اللجنة تمكنا من ضبط تلك المحاولات المبكرة وأزال كل ما شيد في جنح الظلام فيما ضبط القائمون عليها وتم إحالتهم إلى جوازات العاصمة المقدسة.

من جهتها، أوضحت لـ «عكاظ» مصادر في أمانة العاصمة المقدسة أن المسح العمراني لأحياء مكة المكرمة القديمة يتصف بالذمو العفوي غير المنظم مما وفر خصائص بيئية واجتماعية تتلاءم مع احتياج المجتمع في ذلك الوقت الذي كان يركز في ثقافته على المشي أو استخدام النواب فقط والسكن في مبان تتلاءم مع المناخ السائد، فكان التصاق المباني واستخدام الطرقات الضيقة والمساحات للتغطية الطبيعية ومع ترزور الزمن وتغير نمط الحياة الاجتماعية أصبحت هذه الأحياء لا تتلاءم مع احتياجات السكان ولا تلبي طلباتهم ولا توفر لهم الخدمات اللازمة مع استخدام المركبات والتقنيات الحديثة ووسائلها المختلفة، كما أن للهجرة من القرى للمدن وبقاء أعداد من الحجاج والمعتمرين في فترات مختلفة أوجد أحياء عشوائية، فكان لنموها أثر سلبي على المدينة ولم تتمكن الجهات الخدمية توفير الخدمات الضرورية لها وفق أسس علمية يراعى فيها الضواحي التخطيطية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية. وأبان المصادر أن الأمانة أعدت دراسات مستغفصة للعديد من

المناطق العشوائية إلا أن تنفيذ هذه الدراسات استوجب وضع البية مناسبة لتسريع التنفيذ، وقسمت لائحة تطوير المناطق العشوائية هذه المناطق إلى مناطق عشوائية لها مقومات استعمارية تشجع القطاع الخاص بالمشاركة في تطويرها. وهي المناطق القريبة من مركز المدينة والمحاور التجارية الهامة والشوارع الشريانية الرئيسة. وحددت أمانة العاصمة المقدسة أن ألية التطوير تعتمد على مشاركة شركة البلد الأيمن لمطورين من القطاع الخاص وذلك بتكوين شركة لتطوير المناطق المتبقية والمناطق الثابتة هي مناطق عشوائية ليس لها مقومات استعمارية ولا تشجع القطاع الخاص على المشاركة في تطويرها وتعتمد ألية التطوير لها على دعم الأمانة لاقتصادات المنطقة لترتقي إلى مستوى المناطق التي لها مقومات استثمارية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة، وصنفت الأمانة - بحسب المصادر ذاتها - المناطق الثالثة العشوائية أنها تلك التي لها إمكانية ذاتية للتحسين والتطوير، وهي غير مرخصة واستمدت بوضع اليد دون مستمسك شرعي وتقع غالبا في أطراف الكتلة العمرانية ومن خصائصها قرب الموقع من الكتلة العمرانية القائمة إلى جانب المسح العمراني ذات شوارع واسعة ومعقدة وقابلة للربط مع شبكة الطرق الرئيسية أو مع الطرق السريعة، تتوافر فيها أراض فضاء كبيرة غير مملوكة يمكن استغلالها لتوفير الخدمات والمرافق الضرورية وضاربع إسكان وتنوع عمراني للمدينة والمنشآت

القائمة فيها قابله للاندماج ضمن مخطط تطويري، وتعتمد الية التطوير على إعداد مخطط تطويري لكامل المنطقة وتحدد قيم وأسعار للقطع مع إزالة الإنشاءات المعترضة للتخطيط فيما يتبع المواقع التي لا تعترض التخطيط لمن تحت يدهم وفق إجراءات محددة ووفقاً للأسعار المحددة. وفيما تطور أمانة العاصمة المقدسة باقي المواقع وتستفيد من العائد

لتطوير المدينة ومشاريع تطوير المناطق العشوائية، تؤكد الآلية على الحفاظ على حقوق المواطنين والملاك في جميع مراحل التنفيذ. ورات الأمانة ان المنطقة الرابعة من مناطق مكة العشوائية بحاجة إلى معالجة جزئية عاجلة لا تحتمل التأخير لكثرة مشاكلها الاجتماعية والبيئية وتأثيرها السلبي على المناطق المجاورة لها وتعتمد آلية التطوير فيها على إيجاد برامج

معالجة جزئية عاجلة تشمل توسعة بعض الطرق، أعمال السفلتة والإنارة والرصيف والتشجير، أعمال النظافة وحماية البيئة، توفير بيئة تحتيية وخدمات وإزالة المباني الميجورة والأبلة للسقوط. وفي هذا السياق، أكدت المصادر ذاتها أن الأمانة ممثلة في شركة البلد الأمين ويتوجبه ومتابعة من صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة رئيس اللجنة التنفيذية

لمشروع معالجة وتطوير المناطق العشوائية تعكف حالياً على إعداد الدراسات التنفيذية لتحديد المناطق وفق التصنيف المقرر والعمل على تطويرها وفق الآلية المحددة لكل تصنيف وستشمل المناطق العشوائية مثل المسفلة، قوز النكاسة، جبل الشراشفه، الكدوة، الكنكارية، المعابدة، الملاوي والجميزة. وفي ما يخص مشاريع الإسكان

الميسر بينت المصادر لـ «عكاظ» أن شركة البلد الأمين أعطت أولوية لذلك لتحقيق جملة أهداف، من أهمها تنفيذ توجيهاات خادم الحرمين الشريفين بتطوير الأحياء العشوائية والحد من انتشارها وإنشاء ضواحي سكنية متميزة ذات بيئة عمرانية مستقرة وصحية وامنة وذات حياة اجتماعية جذابة للعيش والعمل والاستثمار وتطوير وتنفيذ حلول عملية لضواحي الإسكان الميسر وبناء شراكات متممة مع القطاعات العامة والخاصة العاملة في مجال الإسكان تحقق الربح والفائدة للجميع، إلى جانب دعم التطوير الاجتماعي والاقتصادي لمن المنطقة، وتدرس شركة البلد الأمين حالياً باكورة مشاريعها للإسكان الميسر في أحد ضواحي مكة المكرمة وسيساهم القطاع الخاص بالمشاركة مع شركة البلد الأمين في تنفيذ هذا المشروع كأولوية، وذلك لتوفير مساكن لأصحاب العائلات المزالة لصالح المشاريع التنموية في مكة المكرمة وستبنيها مشاريع أخرى ستساهم في تلبية الطلب الاجتماعي للمساكن في مكة المكرمة.